من دروس المجلس

كيف العمل في المجلس؟ وكيف تدرس الأنظمة؟ إن لذلك قصة طويلة، وجهداً كبيراً، ونجاح الأمم واستقرار الأوطان يتأتى بنضج أنظمتها وعدالة قوانينها وحكمة قادتها. وسوف أعرض لبعض الأمثلة التي تحكي مسيرة دراسة الأنظمة وآلية مراجعتها في مجلس الشورى، والنقاش المستفيض حول تلك الأنظمة،وكيف يتحاور الأعضاء حول المقترحات الجديدة...

كنت ذات عام عضواً في اللجنة الإسلامية بالمجلس؛ وورد إلينا نظام حملات الحج الداخلية لدراسته...

فقد كان حجاج الداخل - فيما مضى -يذهبون للحج وفق رغباتهم؛ فينطلقون كيفما اتفق، فينصبون خيامهم في منىً... وهكذا. ومع ازدياد الحجاج وتطور الحياة الاجتماعية بدأت حملات داخلية ترعى الحجاج من البداية وحتى النهاية. وكان لابد من نظام يحفظ حقوق الأطراف ويحدد المسؤوليات والجزاءات والغرامات؛ فأعدت وزارة الحج مسودة النظام وشاركتها في الدراسة بعض القطاعات

الحكومية الأخرى، ورُفِعَ النِّظَامُ إلى المقام السامي لاتخاذ الإجراءات النظامية لاعتماده وصدوره

وتنص آلية الدولة أن هذه الأنظمة إذا وردت للحكومة توزع على جميع الوزراء بصفتهم السياسية وعضويتهم في مجلس الوزراء الذي يقر الأنظمة، ويقوم كلُّ وَزِيرٍ بِدراسة النظام ويرفع رأيه مكتوباً للمقام السامي، وتحال كامل الأوراق لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء، وتقوم الهيئة بالمزيد من الدراسة والتوسع في الاستقصاء، ونظام الحج الذي نحن بصدده له ارتباط بوزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن، ووزارة التجارة المختصة بالتموين والغذاء للحجاج، ووزارة الصحة المسؤولة عن الجانب الصحي، ووزارة الشؤون الإسلامية حيث الإرشاد والتوجيه، ووزارة العدل في جانب المحاكم والفصل في المنازعات.

وهيئة الخبراء في مجلس الوزراء تطلب مندوبين من تلك الجهات لإعادة الدراسة وإبداء الرأي وإخراج النظام في صورة أخرى، وبعد الانتهاء من ذلك البحث والنقاش المستفيض؛ يحال الأمر إلى مجلس الشورى، مما يعني أن جميع الأنظمة يشترك في دراستها وتحمل مسؤوليتها مجلسا الشورى والوزراء.

وعندما أحيل نظام الحج إلينا في اللجنة الإسلامية؛ بدأنا في قراءة مواده مادة مادة، بدقة وروية، وبدأت المناقشات، ودوَّنا الملاحظات واستدعينا مندوبين من وزارة الحج، ومن وزارة التجارة، ومن وزارة الداخلية لمناقشتهم في بعض المواد والإجابة عن الاستفسارات المطروحة. ولما فرغت اللجنة من دراستها وخرجت برؤيتها النهائية؛ طلبت عرض النظام على المستفيدين منه، ومن سيطبق عليهم؛ ولهذا كتب رئيس اللجنة لرئيس المجلس بطلب مخاطبة الغرف التجارية لاختيار مجموعة من أصحاب الحملات تمثل عدداً من مناطق المملكة، وبعد أيام كان اللقاء بمجموعة منهم؛ كانوا قرابة عشرة أشخاص من الرياض ومكة والشرقية والمدينة والجنوبية، وقرؤوا النظام المقترح وأبدوا بعض الملاحظات وتناقشنا معهم، ثم اجتمعت اللجنة ولخصت ما انتهت إليه ورفعته للمجلس.

إن تلك الخطوات توضح أن الأنظمة تبدأ من جهات الاختصاص، وتعد وفق الاحتياج، ويشارك في إعدادها المختصون في تلك الأجهزة، ويكتبونها وهم يستشعرون أن وراءهم آخرين سوف يحاورونهم في كل كلمة ويناقشونهم في

كل فقرة، ولهذا يستعدون للعقول التي سوف تراجع معهم ما توصلوا إليه.

إن جميع الوزراء يقرؤون ويتحملون المسؤولية، وهيئة الخبراء وما فيها من كفاءات قانونية سوف تدقق وتراجع، ومندوبو الجهات الحكومية الأخرى سوف يُثرون النقاش ويثيرون أموراً قد تكون خافية على من قام بإعداد النظام، ثم مجلس الشورى بأعضائه المائة والخمسين سوف يصوتون عليه مادة مادة، بعد دراسة عميقة واستشارة لأطراف متعددة ذات علاقة بالنظام. ومن هنا تتضح الجهود التي تُبذل لإصدار الأنظمة التي تحكم الوطن وتحدد مساراته. إن هذه الإجراءات -وإن كانت طويلة- لكنها توضح أن كل نظام يشارك في بنائه العديد من الأطراف ويتحمل مسؤوليته مجموعة من المختصين. فلا تسرع ولا ارتجال، ولا عجلة ولا أهواء. آراء جماعية، وعقول متعددة، وتخصصات متنوعة.

وذات مرة كنت عضواً في اللجنة التعليمية؛ وحين بدأت اللجنة في الرد على ملاحظات الأعضاء والتصويت على مواد نظام التعليم العالي والجامعات انتشرت هَمْهَمَةٌ بين بعض الأعضاء حول بعض المواد مثل المادة العاشرة ونصها: «اللغة

العربيــة هي لغة التعليم في كافة مــواده وجميع مراحله إلا ما اقتضــت الضــرورة تعليمه بلغة أخرى». فهذه المادة الجديدة أضــافتها اللجنة التعليمية، ولم تكن واردة في أصــل المشــروع حــين أحيل إليها من الوزارة، وكان قد صــار حولها نقاش بين مؤيد ومعارض، ولكن اللجنة التعليمية أصــرت على إضافتها وإثباتها حين اقتنعت بأهميتها، ولهذا تعلقت الأنظار بشاشات العرض في المجلس بعد التصــويت لمعرفة النتيجــة؛ وكانت النتيجة على النحو الآتي:

نعم	٩٩	صوتًا
لا	٢٠	صوتًا
لم يصوت	١٢	صوتًا

وفــازت المادة وأقرها المجلس في النظام، وبعد الجلســة صــار حديث بين الأعضاء حول هذه المادة، وعلمت أن معالي الدكتــور أحمــد الضــبيب مدير جامعة الملك ســعود ســابقاً عارضــها، وهو من أنصــار اللغة العربيــة، لكنه عارض هذه التوصية لوجود الاستثناء في عبارة. « إلاّ ما اقتضت الضرورة تعليمــه بلغة أخــرى». وقد كان هذا الــرأي مطروحاً في أثناء النقاش، وهــو ألاَّ يكــون هناك اســتثناء، وأن يكــون التعليم باللغة العربية مطلقاً، ويأتي التعريب لما يتطلبه ذلك.

وكثيراً ما كان التدقيق والمراجعة والاستماع النزيه إلى الآراء الأخرى داعياً لأن يتحول العضو عن رأيه إلى الرأي الذي كان يعارضه من قبل، ومن أمثلة ذلك أنه طرحت ذات مرة مسألة تشكيل مجلس الأمناء في الجامعات، وهو اقتراح استحدثته اللجنة التعليمية لم يكن وارداً في مشروع الحكومة حين أحيل إلى اللجنة، وحول هذه المادة طال النقاش، وبلغ عدد المداخلات أربعين مداخلة بين مؤيد ومعارض، إلاّ أن اللجنة رأت أن هذه المادة مهمة بإيجاد أعضاء من خارج الجامعة يعملون على مراقبة أداء الجهاز التنفيذي للجامعة الذي يرأسه مدير الجامعة، وعادت اللجنة برأيها للتصويت، ولكن عدداً من الأعضاء المعارضين أخذوا يتحدثون عن سلبيات هذه المادة في جلسة الاستراحة بين الجلستين، ولكن عند سماع رد رئيس اللجنة وإعادتي للقراءة مرة أخرى غيّرت رأيي المعارض وصوَّت لصالح هذه المادة، وعندها اشرأبت الأعناق لرؤية نتيجة التصويت؛ فالمعارضون يرون أن مجلس الجامعة يكفي، وأنه يقوم بأعمال مجلس الأمناء، ولا ضرورة للمزيد من المجالس، لكن اللجنة رأت بهذا المجلس إيجاد رقابة خارجية، وأسندت له ترشيح مدير الجامعة

وليس وزارة التعليم العالي، وكان التصويت وكانت النتيجة كالآتي:

نعم	٥٩	صوتًا
لا	٥٦	صوتًا
لم يصوت	١٠	أصوات
المجموع	١٢٥	صوتًا

وبعد النتيجة التفت بعض الأعضاء إلى بعضهم وتهامس المتجاورون المعارضون والمؤيدون، كل يذكر أسباب معارضته أو تأييده. وسقط هذا الرأي، إذ لم يتحصل له العدد المطلوب من الأصوات لنجاحه وهو ٧٦ صوتاً.

وذات مرة قدم الزميل يوسف بن عبد الستار الميمني توصية في أثناء مناقشة تقرير وزارة الحج ونصها «أن تسارع وزارة الداخلية باعتماد بصمة اليد الإلكترونية وبصمة العين عند دخول كافة القادمين للمملكة(زائرين - حجاج - معتمرين - قادمين للعمل - خدم المنازل - السائقين - ترانزيت)».

ولكن اللجنة عندما جاءت للمجلس بالتقرير في صورته النهائية لم تقبل تلك التوصية؛ ولهذا احتكم مقدم التوصية

واللجنة إلى المجلس ليقرر ما يراه، ولهذا عرض الزميل يوسف رأيه وشرح وجهة نظره، ولكن اللجنة أبدت رأيها وأن هذا الأمر من اختصاص وزارة الداخلية. والإجراء النظامي أنه بعد سماع الرأيين يطرح رئيس المجلس الموضوع للتصويت هل يفتح الموضوع للمناقشة أم لا يفتح؟ وعلى ضوء النتيجة يتقرر النقاش من عدمه.

وكُنت من المعارضين الذين يرون أن الموضوع من اختصاص وزارة الداخلية ولا داعي للمناقشة، ولكن كانت نتيجة التصويت خلاف ما رأيت فقد صوت (٦٣) بالموافقة على المناقشة و(٤٧) عارضوا، وعلى ضوء هذه النتيجة طرح الرئيس الموضوع للنقاش وسماع خمسة مؤيدين وخمسة معارضين.

وحين استمع المجلس للآراء طُلب من الأخ يوسف الميمني قراءة توصيته، وعند ذلك صوت المجلس عليها بعد أن استمع للآراء المؤيدة والمعارضة.

وحين استمعت للآراء عُدت مؤيداً وخالفت رأيي السابق، فقد أقنعني المؤيدون للتوصية، ولهذا صوت بنعم وحين أعلنت نتائج التصويت فازت التوصية فقد أيدها (٨٣)

وعارضـها (٢٤). إن هذه الحالـة تحكي واقع المجلس وهو أن المصـلحة الوطنية أسـاس العمل، فلا حزبيـة ولا إقليمية ولا أهواء، إنما هو الوطن والمصلحة العامة.

إنه نقاش رائع، تَبَيَّنَتْ من خلاله آراء بنَّاءة، حين تفتقت العقـول النيرة عن حجج منطقية، فتولدت قناعات مسـؤولة لدى كل فريق، في جو من الاحترام والتقدير، حتى إن الإنسان في بعض الأحيان يتحير بعد تلك المداولات ومقارعة الحجج، كيف يصوت ومع من يصوت؟!

وفي النهاية يحسـم التصـويت الموقف فيقـر المجلس ما ذهبـت إليه الأغلبيـة، لينتقل المجلس بعده إلى مناقشـة أمرٍ آخر من أمور المجتمع... وهكذا!

رجل الدولة أم رجل المجتمع؟

فِعْلُ جسّاسٍ على وَجْدي بهِ قاطعٌ ظهري ومُدْنٍ أجَلِي
خصَّني قتلُ كُلَيبٍ بلظىً مِنْ ورائِي ولظى مُستقبلِي
فَـأَنـا قـاتِـلَـةٌ مـقـتُـولـةٌ ولـعـلَّ اللهَ أنْ ينـظـرَ لي

كأني بك يا (جليلة بنت مرة) وقد قتل أخوك (جساسٌ) بعلَك (كُليباً)، فممن تطلبين الثأر؟! ولمن؟!

ويكأن هذا حالي حينما يتهمني في رأيي وموقفي من يجهل نظام الشورى، ولا يعرف شخصية الأعضاء واستشعارهم عظمة القسم، وعبء الأمانة التي أشفقت منها الجبال...

نعم... ليس أصعب على الإنسان من أن يتهم في إخلاصه ومروءته، ولا أدري كم من زملائي أعضاء الشورى أحسّ بما أحسستُ به من مرارة الكلمات التي تُكالُ إلى أعضاء الشورى من الاتهامات الجارحة؛ وفي مقدمتها اتهام عضو مجلس الشورى بأنه رجل الحكومة لا رجل الشعب؛ لأنه من اختيار الحكومة لا من اختيار الشعب! وكأن الشعب والحكومة

عدوان لا تستقيم مصالح أحدهما إلا بالقضاء على مصالح الآخر!!

فهل يكون من نافلة القول: إنه ليست ثمة خصومة بين الحكومة والشعب حتى يكون هناك رجل دولة ورجل شعب، أو أغلبية ومعارضة؛ فالواقع الذي عايشته خلال دورتين برلمانيتين كان يحكي لوحة رائعة في حب هذا الوطن، حين تطرح القضية ويتدارسها جميع الأعضاء بحيادية؛ وكثيراً ما تسفر الحوارات والمناقشات عن تحولات في وجهات النظر، فإذا بجميع أعضاء المجلس أغلبية حين يكون القرار في صالح الأمة، وإذا بجميعهم معارضة، عندما يستشعرون خطأ قد يضر بصالح الوطن، أو خللاً قد يصل أثره إلى المواطن.

والمعارضة المرفوضة هي التي تريد المخالفة لأجل الهوى، أو تلك التي تريد أن تقتلع الأمة من ثوابتها، أو تلك التي تعمل على اجتثاث مخالفيها من جذورهم إذا استطاعت!! أما المنهج الإسلامي فقد عرف العفو والمناصحة، وأي دولة في الدنيا هي التي قامت بما قامت به المملكة من احتضان أبنائها الذين انحرفوا عن جادة الطريق، وقدمت لهم المناصحة وأصدرت أحكام العفو عنهم.

وشـهدت زيارتين قام بهما صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الـوزراء ووزير الداخلية للمجلس، وفي إحـدى هاتين المرتين سـبقه وفـد أمني شـرح للمجلس واقع الإرهـاب والإرهابيـين، وأهدافهم وخططهـم، وما قامت به المملكـة لمكافحتهم، واسـتمع المجلس للجهـود العظيمة التي بذلهـا رجال الأمن لحماية الوطـن والمواطن، ومكافحة ذلك البـلاء والداء، وكشـف عن عـدد العمليـات التـي أُحْبِطَتْ، والمواقع التي كانوا يُخططون للنيل منها، وما جرى ضبطه من أسلحة ووسائل تدمير، والوصول إلى أفكارهم التي قد يعجز الشـيطان عن اقتراحها؛ من تقسـيم الوطن أقساماً لتنظيم عملياتهـم التخريبية، ومن إسـتراتيجياتهم التي تهدف إلى مهاجمة العلماء ورجـال الأمن، كما اطلع المجلس يومها على أعـداد الشـهداء والمصـابين من رجـال الأمـن والمواطنين، وأعـداد القتلـى والمعتقلين من الفئة الضـالة... كما كشـفوا للمجلـس عن أمور تتعلق بالأمن القومي، لا سـبيل للكشـف عنها في هذا الكتاب.

وعندما تحدث سـمو الأمير وزير الداخلية، كان الأسـى يبدو على محياه؛ فكيف غُرِّرَ بأبناء الوطن؟! وكيف اسـتطاع

الأعداء تسخير أولئك السفهاء وخديعتهم؟! وبَيّن ما قام به الرجال المخلصون من جهود وتضحيات في سبيل ملاحقة تلك الخلايا، والقضاء عليها... كما كشف عن جهود الدولة في المعالجة والمناصحة؛ وثمار تلك الجهود.

وحين فتح الحوار والنقاش كان سمو الأمير واضحاً في جوابه مستوعباً لمسؤوليته. وقد اطمأن المجلسُ وأعضاؤه أنَّ الملفَ الأمني ترعاه يد حازمة، ويدبر أمره عقل بعيد النظر؛ صقلته التجربة، وربَّته الوَطنيّة والولاء.

ومن هنا قلت: إن مجلس الشورى الذي أقره الإسلام، لا يعرف المعارضة، لكنه يعرف (المعاضدة). ولهذا لن أكلّ ولن أملّ من المطالبة والنصيحة بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات والاختصاصات، ففي ذلك تثبيت لأركان الأمة، وتدعيم لخطواتها نحو التنمية.

إنَّ الشورى التي أقرها الإسلام لا تعرف المداهنة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[1]، فلن

(١) المائدة: ٨.

تمنع عضو الشورى مكانة الحكومة ولا شنآن المسؤول ولا هوى العامة أن يقول الحق، ولو على نفسه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[1].

ومن هنا تصبح أي مداهنة من عضو المجلس للعامة أو الحكومة أو المسؤولين خيانةً للدين الذي يؤمن به، وللوطن الذي تغافلَ عن مصالحه، وللمليك الذي أقسم على مناصحته...

وبعد ذلك يأتي مَنْ يرمي على أرصفة جهله وغفلته اتهاماً بأن عضو الشورى -الذي أقسم على خدمته- رجل الحكومة وعميلها... فهل تستشعرون الآن مثلي آلام (جليلة بنت مرة)؟!

وعلى أي حال، فلا غرو، فالعامة جبلت على نقد قادتها؛ روى الخطيب البغدادي أن الخليفة العباسي المهدي قعد يوماً للناس فدخل رجل وفي يده نعل في منديل، فقال: يا أمير المؤمنين هذه نعل رسول الله ﷺ، قد أهديتها لك. فقال: هاتها، فدفعها إليه، فقبل باطنها ووضعها على عينيه،

(١) النساء:١٣٥.

وأمر للرجل بعشرة آلاف درهم. فلما أخذها وانصرف قال لجلسائه: أترون أني لم أعلم أن رسول الله ﷺ لم ير النعل هذه، فضلاً عن أن يكون لبسها؟ ولو كذبناه. قال للناس: أتيت أمير المؤمنين بنعل رسول الله ﷺ فردها علي. وكان من يصدقه أكثر ممن يدفع خبره، إذ كان من شأن العامة الميل إلى أشكالها، والنصرة للضعيف على القوي وإن كان ظالماً، فاشترينا لسانه وقبلنا هديته، وصدقنا قوله، ورأينا الذي فعلناه أنجح وأرجح[1].

والاتهام الجارح شيءٌ والنقد البناء شيء ثانٍ، أما الجهل فهو شيء آخر... وإذا كان على عضو الشورى قول الحق والمناصحة، فإن كل فرد من أفراد الأمة عليه قول الحق والمناصحة...

وهنا يجب أن ينظر بعين الاعتبار لما يراه بعض المثقفين والعامة وربما بعض الساسة من أفكار تطويرية مثل ضرورة أن يكون الاختيار في مجلس الشورى عن طريق الانتخاب

(١) تاريخ بغداد (٥/٣٩١).

الشـعبي المباشـر. وأن يتدخل الشـورى أكثَر وأكثر في الأمور التي تهم الوطن والمواطن، وأن تطال يده القضايا التي تحفظ للمملكة وحدتها وأمنها ورخاءها.

وليس ثمة عيب في المطالبة بالتطوير والتغيير، فهذه سنة الحياة، وقد أكون واحداً من أولئك؛ ولكن في ظل شروط بعينها تضـمن للشـورى أن لا يكون مظهراً خادعاً، فلا يستظلُّ تحت قبته غير أهل الحل والعقد، ومن توفرت فيه الأهلية المطلوبة.

وهنا لا بد من استيضاح عدة أمور، حتى لا ينجرف النقد إلى جلـد الـذات، أو الاسـتغراق في معاتبة الواقـع أو ظلمه، دون النظـر إلى طبيعـة الأدوار التاريخيـة في التدرج بالعمل السياسـي والتطوير في آلية الحكم، والكشـف عن إيجابيات الشـورى المتزايدة لولي الأمر، وطمأنته لأهل الرأي والخبرة في ظـل تنامي النهضـة التعليمية، وتوافر الكفـاءات العلمية التي تثـير الحراك السياسـي والاجتماعي والاقتصـادي في المشـهد التنموي للأمة، ثمّ دور الإنسـان المتحضر في تشكيل ملامح هذا الواقع، وتحريك عجلة التنمية!

للنخب الحاكمة في دول العالم حيلها في تفصيل الدساتير على مقاس مصالحها الخاصة، وتشكيل البرلمانات التي تخدم أهواءها، لكن هذه الحيل تتكسر همتها على عتبات الحكومة المسلمة، وعلى صدى صوت ذلك القسم العظيم النابع من الإيمان بالله والإسلام الذي هو مصدر التشريع في المملكة.

فبعض الأنظمة الحاكمة في الدول ذات الشعوب المسلمة تصنع أحزاباً صورية لا تمثل تلك الشعوب ألبتة، ثم تحصر التمثيل البرلماني فيها، وتمنع أن يكون للإسلام فيها دور أو تشم له رائحة.

أما مجلس الشورى في المملكة فقد تحمل منذ تأسيسه المسؤولية والأمانة؛ فلم يشأ الملك عبد العزيز -رحمه الله- أن ينشئ برلماناً مزيفاً لا يمثل الأمة ولا يستطيع المشاركة في البناء؛ وكان يقول وهو يدعو إلى تشكيل مجلس الشورى[1]: «... تجدون بعض الحكومات تجعل لها مجالس للاستشارة، ولكن كثيراً من تلك المجالس تكون وهمية أكثر منها حقيقية، تشكل ليقال إن هناك مجالس وهيئات، ويكون العمل بيد

(١) مجلة أم القرى، العدد ٣، ١٣٤٣/٥/٢٩هـ، ص٢.

شخص واحد، وينسب العمل للمجموع. أما أنا فلا أريد من هذا المجلس الذي أدعوكم لانتخابه أشكالاً وهمية، وإنما أريد شكلاً حقيقياً يجتمع فيه رجال حقيقيون، يعملون جهدهم في تحري المصلحة. لا أريد أوهاماً، وإنما أريد حقائق، أريد رجالاً يعملون...».

كانت هذه هي المرحلة الأولى التي تدرجت إلى المرحلة الحاضرة التي قال فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله- في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى: إن من حق كل مواطن عليه -أيّده الله- أن يضرب بالعدل هامة الجور والظلم، وأن يسعى إلى التصدي لدوره مع المسؤولية تجاه الدين والوطن، وتجاه المواطنين، وأن يدفع بكل قدرة يمده بها الخالق كل أمر فيه مساس بسيادة الوطن ووحدته وأمنه واضعاً نصب عينيه الأمانة التي حمّله إياها العزيز القدير.

إن الوعي والواقع التاريخي والإخلاص للأمة والأمانة التي تحمَّلها الجميع بداية من رأس الدولة مروراً بكل مواطن في حواضرها وبواديها، هي الأسس التي شُيِّدَ بناء مجلس الشورى عليها، وهي الدعائم التي ما كان لأحد أن يزايد عليها، ولا لأحد -كائناً ما كان- أن يحيد عنها.

ومن هنا لم يكن ثمة مجال للحيل التي عن طريقها تتلاعب الأنظمة الضالة بشعوبها... وكانت تسير فيها سيرة القائل:

وراعِي الشَّاةَ يحمِي الذِّئبَ عنْها
فكيفَ إذا الرعـاةُ لهَـا الذِّئـابُ

ويـرى كثيرون أن نظـام اختيار مجلس الشـورى القائم حالياً نظام مقبول ومتوافق مع هذه المرحلة في عمر الشـورى وتطورهـا في المملكـة، وذلـك مـن حيث (المبـدأ) الذي يرى ضـرورة أن يكـون الأعضـاء ممثلين لجميع شـرائح المجتمع ومناطقـه الجغرافية وتشـعباته المهنية، كما يـرى هؤلاء أن يكون أهل الحـل والعقد من ذوي الكفاءات العلمية والعملية، أولئك الذين أثقلتهم المعارف وصقلتهم التجربة...

وهم يدافعون دفاعاً مطلقاً عن الطريقة التي يختار بها الأعضـاء، وحجتهـم في ذلك الحفاظ علـى التركيبة المثقفة العاقلة التي تسـتطيع الأخذ بيد الدولة ومشـاورتها بنصـح، وأن البديل الحتمي -من وجهة نظرهم- إذا اعْتُمِدَ الاختيار الشعبي المباشر، لن يزيد على أن يأتي بشخصيات غير مؤهلة لخدمة الوطن، اسـتطاعت أن تغري الناخبـين بوعود زائفة

أحياناً، أو إغراءات كاذبة، أو وفق تطلعات قبلية محدودة... دون النظر إلى كفاءة حقيقية...

وإن إيماننا بمبدأ الكفاءة اللازمة لأعضاء الشورى، لا يمنع أن تكون لدينا تطلعات في طريقة اختيارهم، فمن الممكن أن توضع الشروط المناسبة التي تحصر أهل الحل والعقد والمؤهلين لمجلس الشورى في صفات بعينها، تحصر الترشيح في أهل الكفاءات المطلوبة دون تحديد أسماء بعينها، ومن ثم لن نجد في مجلسنا أمياً كما في بعض البلدان الأخرى التي تعتمد نظام الاقتراع الشعبي المباشر.

وقد كانت انتخابات البلديات الأخيرة تجربة ناجحة من ناحية الانتخاب وطريقته، وهي على الرغم من ذلك قابلة للتطوير؛ فالطموح لا يقف عند حد، وعلى الرغم من أن هناك أعضاء بلديات منتخبين وأعضاء مختارين من قبل الدولة؛ فإن أحداً لم يشعر بالفرق ولا يستطيع التمييز بينهما؛ لأن أهل الحل والعقد في المملكة لا تزال تربطهم بالوطن والمجتمع والقيادة رابطة أكبر بكثير من أي روابط أخرى... وهي رابطة الإسلام بما يحمله من قيم الإخلاص والصدق وتحمل الأمانة.

وما المانع من النظر في الاقتراح بأن يتحول أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في مرحلة مقبلة إلى مجلس الشورى، وقد صقلتهم التجربة من خلال ممارساتهم الوطنية، وأصبحوا ذوي خبرة مؤهلين قبيل انضمامهم إليه، فيكون الشورى بهذا قد جمع بين الانتخاب والاختيار.

ولقد مرت طريقة اختيار أعضاء الشورى بمراحل عدة منذ تأسيسه الأول تراوحت بين الانتخاب والاختيار أو الجمع بينهما. والتطور هو سنة الحياة، ولا اعتبار لقول قائل: إنه ليس في الإمكان أبدع مما هو كائن.

سؤالات العامة

قال الوزير أبو عبدالله العارض لأبي حيان التوحيدي[1]:

قد والله ضاق صدري بالغيظ لما يبلغني عن العامة من خوضها في حديثنا، وذكرها أمورنا، وتتبعها لأسرارنا، وتنقيرها عن مكنون أحوالنا، ومكتوم شأننا، وما أدري ما أصنع بها، وإني لأهم في الوقت بعد الوقت بقطع ألسنةٍ وأيدٍ وأرجلٍ وتنكيلٍ شديدٍ، لعل ذلك يطرح الهيبة ويحسم المادة، ويقطع هذه العادة، لحاهم الله، ما لهم لا يقبلون على شؤونهم المهمة، ومعايشهم النافعة، وفرائضهم الواجبة؟ ولِمَ ينقبون عما ليس لهم، ويرجفون بما لا يجدي عليهم، ولو حققوا ما يقولون ما كان لهم فيه عائدةٌ ولا فائدة؛ وإني لأعجب من لهجهم وشغفهم بهذا الخلق حتى كأنه من الفرائض المحتومة، والوظائف الملزومة؛ وقد تكرر منا الزجر، وشاع الوعيد، وفشا الإنكار بين الصغار والكبار، ولقد تعايى عليّ هذا الأمر وأغلق دوني بابه، وتكاثف علي حجابه، والله المستعان.

---

(١) انظر: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، ٣/٨٥-٩٧.

فقال أبو حيان: أيها الوزير، عندي في هذا جوابان: أحدهما ما سمعتُ من شيخنا أبي سليمان، وهو من تفوّق في الفضل والحكمة والتجربة ومحبة هذه الدولة والشفقة عليها من كل هبة ودبة؛ والآخر مما سمعته من شيخ صوفٍ، وفي الجوابين فائدتان عظيمتان، ولكن الجملة خشناء، وفيها بعض الغلظة، والحق مرّ، ومن توخى الحق احتمل مرارته. قال: فاذكر الجوابين وإن كانا غليظين، فليس ينتفع بالدواء إلا بالصبر على بشاعته، وصدود الطبع عن كراهته...

وقبل أن نقرأ كلام أبي حيان، ونقف على حكمة القدماء وعظة البلغاء لا بد أن نشير إلى أن ما قيل في ذلك الزمان هو ما يقال في هذا اليوم مما يقع من كلام العامة والخاصة، وهو كثيرٌ، وأمر واقع في كل عصر ومصر...

وما أكثر الآراء الناقدة والأسئلة الهازئة التي كنت أسمعها عندما كنت في مجلس الشورى وبعد أن خرجت منه!!

فما يمر بي منتدى عام أو لقاء خاص إلا تكثر فيه التساؤلات وتتنوع فيه الاستفسارات، فتخرج من بين ثناياها

روائـح اللوم وأحياناً الســخرية، وذلك ممـا يؤلمني؛ فالمملكة عيناي أذب عنها بيدي ولســاني وكل جوارحي. لكن ذلك لن يمنــع أن من بين تلــك التســاؤلات المازحة أو الهازئة أســئلة جــادة، وخلف تلك الآراء الناقدة مــبررات قد تكون منطقية واعية. إنهم يقولون:

-أين المجلس من السياســة الخارجية للدولة؟! ما دوره في توجيهها ورسمها؟!

-وما فائدة البرلمان وهو لا يتدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية... وغيرها؟!

- وأيــن هو من ميزانية الدولة ومناقشــتها واعتمادها، وكيــف حــال الرقابــة علــى أداء الجهــات الحكومية والشفافية في المساءلة؟!

وهل للمجلس دور في اختيار المسؤولين أو حتى مساءلتهم ومحاسبتهم؟!

وهي أســئلة تدور في مجملها حول الواقع الذي ينبغي أن يكون، وترتكز على الجهل بطبيعة مجلس الشــورى في المملكة واختصاصــاته، وعــدم متابعة أنشــطته، وهو جهل وقصــور

إعلامي في إبراز الدور الذي يقوم به المجلس؛ فتُرِكَتْ لخيالات الناس وانطباعاتهم الفرصة في تشكيل الصور الخاطئة والانطباعات المغلوطة؛ ومن ثم يسخر بعضهم من المجلس ويهزؤون منه، وينعتون أعضاءه ببذيء الأوصاف، ويتندرون بهم بسيل النكات... وها هم أولاء يقهقهون على بعض الموضوعات التي يبحثها المجلس مما له علاقة ببعض الاتفاقيات الدولية، أو بعض الموضوعات التي يجهلون بعدها الوطني والاجتماعي.

وفي كل مرة كنت أتأمل في تلك الأسئلة، وأدعو الله لولاة الأمر بالعون والصبر وسعة الصدر، وعدت للتاريخ أسأله كيف العامة مع قادتها؟ وكيف الساسة مع شعوبها؟

وقال التاريخ: إن لكل أمة خصائصها ولكل حضارة ميزاتها، وإن المملكة اتخذت الإسلام منهجاً وتوحدت على قيادة ارتضتها منذ قرابة ثلاثمائة سنة، قيادة عمرها ضارب في جذور التاريخ، ومرتوٍ بمنهج سارت بموجبه أجيالٌ إثر أجيال، ولكن سنة التطور تقتضي التجديد في كل شيء... ولهذا تطورت الشورى في المملكة... وأصبحت الآن تضم نخبة من أهل الرأي والمشورة الذين تتوافر فيهم

التجربة والسن والعلم والخبرة، فأغلبهم من حملة شهادات علمية عليا، وممن مارسوا الأعمال الحكومية والخاصة ومن مختلف مناطق المملكة.

والتساؤلات التي أشرت إليها آنفاً وغيرها لا تدخل في اختصاص المجلس ولا صلاحياته، فالمجلس مقيد بصلاحيات واختصاصات أصدرها ولي الأمر؛ ولهذا فإن تلك الأسئلة المطروحة جاءت بناء على ما في الغرب من أنظمة برلمانية، وما تمارسه من اختصاصات قانونية... وهؤلاء المتسائلون يسقطون صلاحيات تلك البرلمانات على مجلس الشورى واختصاصاته، بينما الوضع لدينا مغاير، ونظام الحكم مختلف، ومجتمعنا له صفات أخرى، وصلاحيات المجلس معلنة وواضحة، وقد نصت المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس على أنه: يبدي الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يأتي:

أ - مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.

ب - دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.

ج - تفسير الأنظمة.

د- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها».

ويتحرك المجلس في ضوء هذه المادة، ومع ذلك كله فإن المجلس يتطور رويداً رويداً وتتوسع صلاحياته شيئاً فشيئاً، وتنمو اختصاصاته خطوة خطوة، وسوف يصل لتلك التطلعات مع مرور الوقت، وقد أصبح أعضاؤه يناقشون كثيراً من القضايا المهمة التي يغلب على ظني أن ولاة الأمر لن يمنعوهم من نقاشها، وسوف يُسَرُّون بمشورة المجلس فيها ورأي أعضائه تجاهها؛ مثل: مستقبل المملكة خلال الخمسين عاماً القادمة، وخطورة اعتماد الاقتصاد على البترول فقط، والذي سينضب يوماً ما، وكيف العمل وما البدائل وما الخطط الإستراتيجية للمستقبل السياسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي. وكيف التعامل مع النمو السكاني الكبير. أذكر أن الزميل إبراهيم البليهي قدم مقترحاً في ٥٦ صفحة يضم هذا المقترح مجموعة من الآراء النيرة، والأفكار العملية التي تسهم في رفع أداء المجلس وإثراء العمل البرلماني، وأرجو أن يتبنَّى المجلس تلك الآراء التي قدمها الزميل البليهي أو التي قدمها زملاء آخرون.

إن الدراسات الاستشرافية المستقبلية تنادي بل وتستنجد بأهل الحل والعقد حتى يدققوا فيها النظر، ويَخْلُصوا منه إلى حسن الرأي. وإن في المجلس كفاءات شرعية واقتصادية وسياسية وأمنية وتربوية واجتماعية وطبية تتوثب حماسة وتتوهج وطنية وتتحرق شوقاً لخدمة دينها ومجتمعها وقادتها. وحريّ بالدولة أن تستثمر تلك العقول خير استثمار.

ولكن جهل العامة قد يدفعها إلى النقد الجارح والقول الهازيء أحياناً، والحكمة تقتضي أن يأخذ من بيده الأمر أو من اعتلى صهوة المسؤولية بيد المنتقد فيفهمه، ويزيل عنه غشاوة الجهل بطبيعة الشورى في المملكة، حتى يكون النقد في محله والنصح في موضعه...

فمثلاً؛ كثر الحديث عن مشكلة الأسهم بعد أن أصابت الفأسُ كلّ الرؤوس، وصار الناس يلومون مجلس الشورى والدولة، مع أنّ الناس أحرار في أموالهم يتصرفون كيف يشاؤون، ولا يمكن الحجر عليهم في أموالهم، وقضية الأسهم قديمة تجتاح الدول وتعصف بالمجتمعات.

أذكـر ما كتبـه إدموند ديمولاند قبل أكـثر من مائة عام يحذر قومه الفرنسـيين يقول[1]: « لسنا في حاجة إلى سرد ما تحدثه الأسواق المالية كل يوم من التخريب والتدمير؛ لأن علمه حاصل لكل واحد منا، وإنما الذي نريد توجيه الأفكار إليه هو أن الخسارة المالية قد تشتد في بعض الأحيان، فتصيب أناساً كثيرين حتـى تكون داهية كبرى، وتشـبه البنـاء إذا تداعى. هنـاك يصـيح القوم بأصـوات الفـزع وينطـق كل واحد بما تمليه عليه منافعه فيتسـابقون في تعنيف الماليين ورميهم بمر الملام وسـم الكلام، وقد يكون اللائم نفسـه مستحقاً للزجر والتعنيف. ومن الغريب أن كل مساهم يستعد لاقتضاء الأرباح ولكنه يكره تحمل الخسـارة، والواقـع أن كليهما نتيجة لازمة لطبيعة العمل الواحد؛ فالأوراق المالية تربح وتخسر، أي تثمر التقلب كما يثمر الكرم عنباً وشجرة التفاح تفاحاً.

ويقـول: الأمم التـي تمكنـت من مفـاداة الضـرر الذي ينجـم عادة من الاشـتغال بالأوراق المالية هـي التي اتخذت سـبيلاً واحداً؛ ذلك أنهم لم يضـعوا جميـع أموالهم في تلك

(١) سـر تقدم الإنجليز السكسـونيين، تأليف إدموند ديمولانـد، ترجمة أحمد فتحي زغلول باشـا، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ص ١٤٥- ١٤٦-١٤٩. صدر الكتاب لأول مرة باللغة العربية سنة ١٨٩٩م.

الأوراق، بل فرقوا بين رأس المال وما اقتصدوا من غلته، واشتغلوا في الأوراق بالثاني دون الأول. أما الفرنساويون فقد فرطوا في الكل، وأسلموا إلى الأسواق المالية أصل الثروة وما اقتصدوه... ا.هـ

ولو رأى إدمون هؤلاء اللائمين لمجلس الشورى والدولة وقد أخذوا رأس المال وما اقتصدوه واستدانوا فوق ذلك... ماذا سيقول لهم؟!

ويضيف إدمون: وكأنه يتحدث عن المجتمع السعودي هذه الأيام، فيقول: منتهى كل فرنساوي أن يلتحق بوظيفة في الإدارة أو الجيش. وله راتب يقبضه ويقتصد من راتبه ما زاد على حاجته، ولا شك أنه لا يميل إلى استعمال ما اقتصد في الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وإنما يستغل ذلك المال لشراء الأوراق المالية، فهو الباب الوحيد الذي يمكن الدخول منه، وإليه يميل كل ذي مال لا يريد أن يشتغل لاستغلاله وإنمائه أو غير قادر على ذلك.

كما يقول محضير محمد عن مشكلة الأسهم في ماليزيا[1]: لقد انخفضت أسعار السهم انخفاضاً مروعاً

(١) موسوعة محضير محمد، ٥/ ١٧٤-١٧٥.

وقضت على ٦٠٪ من رأس المال بمقدار يصل لحوالي ١٠٠ بليون دولار أمريكي، وتواجه البنوك مشاكل سيولة، حيث إن العملاء لم يقوموا بسداد طلبات الدفع الحدية، وعليها أن تدفع الضمانات الإضافية بأسعار زهيدة للغاية.

والآن نعود إلى أبي حيان، ورده على الوزير أبي عبد الله العارض...

العودة إلى أبي حيان

... فقال أبو حيان: أما شيخنا أبو سليمان، فإنه قال: ليس ينبغي لمن كان الله عز وجل جعله سائس الناس: عامتهم وخاصتهم، أن يضجر مما يبلغه عنهم أو عن واحد منهم لأسباب كثيرة، منها: أنهم جُعلوا تحت قدرته، ليقوم بحق الله تعالى فيهم، ويصبر على جهل جاهلهم، ويكون عماد حاله معهم الرفق بهم، والقيام بمصالحهم، ومنها أن العلاقة التي بين السلطان أوشج من الرحم التي تكون بين الوالد والولد، والملك والدٌ كبير، كما أن الوالد ملكٌ صغير، وما يجب على الوالد في سياسة ولده من الرفق به، والحنو عليه، واجتلاب المنفعة إليه، أكثر مما يجب على الولد في طاعة والده؛ وذلك أن الولد غرٌ، وقريب العهد بالكون، وجاهلٌ بالحال، وعارٍ من التجربة، كذلك الرعية الشبيهة بالولد، وكذلك الملك الشبيه بالوالد.

قال أبو حيان: وحُكِيَ لنا في عرض هذا الكلام أنه رفع إلى الخليفة المعتضد[1] أن طائفةً من الناس يجتمعون بباب

---

(١) المعتضد بالله خليفة عباسي توفي سنة ٢٨٩ هـ.

الطاق ويجلسون في دكان شيخ تبان، ويخوضون في الفضول والأراجيف وفنونٍ من الأحاديث، وفيهم قومٌ سراة وتِناء[1] وأهل بيوتاتٍ سوى من يسترق السمع منهم من خاصة الناس، فلما عرف الخليفة ذلك ضاق ذرعاً، وحرج صدراً، وامتلأ غيظاً، ودعا بعبيد الله بن سليمان، ورمى بالرفيعة إليه، وقال: انظر فيها وتفهمها.

ففعل، قال: قد فهمت يا أمير المؤمنين. قال: فما الدواء؟ قال: تتقدم بأخذهم وصلب بعضهم وإحراق بعضهم وتغريق بعضهم، فإن العقوبة إذا اختلفت، كان الهول أشد، والهيبة أفشا، والزجر أنجع، والعامة أخوف.

فقال المعتضد -وكان أعقل من الوزير -: والله لقد بردَّت لهيب غضبي بفورتك هذه، ونقلتني إلى اللين بعد الغلظة، وحططت علي الرفق، من حيث أشرت بالخرق، وما علمتُ أنّك تستجيز هذا في دينك وهديك ومروءتك، ولو أمرتُك ببعض ما رأيتَ بعقلك وحزمك لكان من حسن المؤازرة ومبذول النصيحة والنظر للرعية الضعيفة الجاهلة

(١) تناء البلد: المقيمين فيها.

أن تسألني الكف عن الجهل، وتبعثني على الحلم، وتحبب إلي الصفح، وترغبني في فضلٍ الإغضاء على هذه الأشياء. وقد ساءني جهلك بحدود العقاب وبما تقابل به هذه الجرائر، وبما يكون كفأً للذنوب، ولقد عصيت الله بهذا الرأي، ودللت على قسوة القلب وقلة الرحمة ورقة الديانة... أما تعلم أن الرعية وديعة الله عند سلطانها؟ وأن الله يسائله عنها كيف سُسْتَها؟ ولعله لا يسألُها عَنه، وإن سألها فليؤكد الحجة عليه منها؛ ألا تدري أن أحداً من الرعية لا يقول ما يقول إلا لظلم لحقَهُ أو لحق جاره، وداهيةٍ نالتْهُ أو نالت صاحباً له؟ وكيف نقول لهم: كونوا صالحين أتقياء مقبلين على معايشكم، غير خائضين في حديثنا، ولا سائلين عن أمرنا، والعرب تقول في كلامها: غلبنا السلطان فلبس فروتنا، وأكل خضرتنا، وحنقُ المملُوكِ على المالك معروف، أتظن أن العمل بالجهل ينفع، والعذر به يسع، لا والله ما الرأي ما رأيت، ولا الصواب ما ذكرت، وجه صاحبك وليكن ذا خبرةٍ ورفق، ومعروفاً بخيرٍ وصدقٍ، حتى يعرف حال هذه الطائفة، ويقف على شأن كل واحدٍ منها في معاشه، وقدر ما هو متقلبٌ فيه ومنقلبٌ إليه، فمن كان منهم يصلح للعمل فعلقه به، ومن كان سيئ الحال فصله من بيت المال بما يعيد نضرة حاله، ويفيده طمأنينة باله؛ ومن

لم يكن من هذا الرهـط، وهو غنيٌّ مكفيٌّ، وإنما يخرجه إلى دكان هذا التبان البطر والزهو، فادع به، وانصحه، ولاطفه، وقل له: إن لفظك مسـموع، وكلامك مرفوع؛ ومتى وقف أمير المؤمنين على كنه ذلك منك لم تجدك إلا في عرضـة المقابر، فاستأنف لنفسك سيرةً تسلم بها من سلطانك، وتحمد عليها عند إخوانك، وإياك أن تجعل نفسك عظةً لغيرك بعدما كان غيرك عظـةً لك؛ ولـولا أن الأخذ بالجريـرة الأولى مخالفٌ للسـيرة المثلى، لكان هذا الذي تسـمعه ما تراه، وما تراه تود أنك لو سمعته قبل أن تراه. فإنك يا عبيد الله إذا فعلت ذلك فقـد بالغت في العقوبة، وملكت طرفي المصـلحة، وقمت على سواء السياسة، ونجوت من الحوب والمأثم في العاقبة.

وفـارق الوزير حضـرة الخليفة، وعمل بمـا أمر به على الوجـه اللطيـف، فعـادت الحـال تـرف بالسـلامة العامة، والعافية التامة؛ فتقدم إلى الشيخ التبان برفع حال من يقعد عنده حتى يواسى إن كان محتاجاً، ويصرف إن كان متعطلاً، وينصح إن كان متعقلاً.

فقـال الوزير: ما سـمعت مثـل هذا قط، ومـا ظننت أن الخطـب في مثل هـذا يبلغ هذا القدر. فهـات الجواب الآخر الذي حفظته عن الصوفي.

فقلت: حدثني شيخ من الصوفية في هذه الأيام قال: كنت بنيسابور، وقد اشتعلت خراسان بالفتنة، واهتمت لها الخاصة والعامة، وكنا جماعةً غرباء نأوي إلى دويرة الصوفية لا نبرحها، فتارةً نقرأ، وتارةً نصلي، وتارةً ننام، وتارةً نهذي، والجوع يعمل عمله، ويخوض في حديث آل سامان، والوارد من جهتهم إلى هذا المكان، ولا قدرة لنا على السياحة لانسداد الطرق، وتخطف الناس للناس، وشمول الخوف، وغلبة الرعب، وكان البلد يتقد ناراً بالسؤال والتعرف والإرجاف بالصدق والكذب، وما يقال بالهوى والعصبية؛ فضاقت صدورنا، وخبثت سرائرنا، واستولى علينا الوسواس، وقلنا ليلةً: ما ترون يا صحابنا ما دفعنا إليه من هذه الأحوال الكريهة، كأنا والله أصحاب نعم وأرباب ضياعٍ نخاف عليها الغارة والنهب، وما علينا من ولاية زيدٍ وعزل عمرو، وهلاك بكر، ونجاة بِشر، نحن قوم قد رضينا في هذه الدنيا العسيرة، ولهذه الحياة القصيرة، بكسرةٍ يابسة، وخرقةٍ بالية، وزاويةٍ من المسجد مع العافية من بلايا طلاب الدنيا.

فما هذا الذي يعترينا من هذه الأحاديث التي ليس لنا فيها ناقةٌ ولا جمل، ولا حظٌ ولا أمل، قوموا بنا غداً حتى نزور

أبـا زكريـا الزاهد، ونظل نهارنا عنده لاهـين عما نحن فيه، ساكنين معه، مقتدين به؛ فاتفق رأينا على ذلك، فغدونا إلى أبـي زكريا الزاهد، فلما دخلنا رحب بنا، وقال: ما أشـوقني إليكم! الحمد لله الذي جمعني وإياكم في مقام واحد، حدثوني مـاذا بلغكـم من حديـث النـاس، وأمر هؤلاء والسـلاطين؟ فرجوا عني؛ وقولوا لي ما عندكم، فلا تكتموني شيئاً، فمالي والله مرعـىً في هـذه الأيام إلا ما اتصـل بحديثهم، واقترن بخبرهـم، فلمـا ورد علينا من هـذا الزاهد العابـد ما ورد، دهشـنا واستوحشنا، وقلنا في أنفسـنا: انظروا من أي شيء هربنـا، وبأي شـيء علقنا، قال: فخففنا الحديث وانسـللنا، فلمـا خرجنا قلنا: أرأيتـم ما بلينا به، وما وقعنـا عليه؟ «إن هـذا لهو البـلاء المبين». ميلوا بنا إلى أبـي عمرو الزاهد فله فضـلٌ وعبادة وعلمٌ وتفردٌ في صـومعته حتـى نقيم عنده إلى آخر النهار، فمشـينا إلى أبي عمرو الزاهد واسـتأذنا، فأذن لنا، ووصـلنا إليه فسر بحضـورنا، وهش لرؤيتنا، ثم قال: يا أصحابنا ما عندكم من حديث الناس؟ فقد والله طال عطشي إلى شيء أسمعه، ولم يدخل علي اليوم أحدٌ فأستخبره، فهاتوا ما معكم وما عندكم، وقصـوا علي القصـة بفصها ونصها،

ودعوا التورية والكناية، واذكروا الغث والثمين، فإن الحديث هكذا يطيب، ولولا العظم ما طاب اللحم، ولولا النوى ما حلا التمر، ولولا القشر لم يوجد اللب، فعجبنا من هذا الزاهد الثاني أكثر من عجبنا من الزاهد الأول، وخاطفناه الحديث، وودعناه، وخرجنا، وأقبل بعضنا على بعضٍ يقول: أرأيتم أظرف من أمرنا وأغرب من شأننا؟ انظروا من أي شيء كان تعريجنا «إن هذا لشيءٌ عجاب» وتلددنا وتبلدنا وقلنا يا أصحابنا: انطلقوا إلى أبي الحسن الضرير، وإن كان مضربه بعيداً فإنا لا نجد سكوننا إلا معه، ولا نظفر بضالتنا إلا عنده، لزهده وعبادته وتوحده وشغله بنفسه؛ وطوينا الأرض إليه، ودخلنا عليه، وجلسنا حواليه في مسجده، ولما سمع بنا أقبل على كل واحد منا يلمسه بيده ويرحب به، فلما انتهى أقبل علينا وقال: أمن السماء نزلتم علي؟ والله لكأني قد وجدت بكم مأمولي، وأحرزت غاية سولي، قولوا لي غير محتشمين: ما عندكم من أحاديث الناس؟ وما عزم عليه هذا الوارد؟ وما يقال في أمر ذلك الهارب إلى قايين، وما الشائع من الأخبار؟ وما الذي يتهامس به ناس دون ناس؟ وما يقع في هواجسكم ويستبق إلى نفوسكم؟ فإنكم برد الآفاق، وجوالة

الأرض، ولقاطة الكلام، ويتساقط إليكم من الأقطار ما يتعذر على عظماء الملوك وكبراء الناس: فورد علينا من هذا الإنسان ما أنسى الأول والثاني، ومما زاد في عجبنا أنا كنا نعده في طبقةٍ فوق طبقات جميع الناس فخففنا الحديث معه، وودعناه، وطفقنا نتلاوم على زيارتنا لهؤلاء القوم لما رأينا منهم، وظهر لنا من حالهم، وازدريناهم، وانقلبنا متوجهين إلى دويرتنا التي غدونا منها، فلقينا في الطريق شيخاً من الحكماء يقال له أبو الحسن العامري، فقال لنا: من أين درجتم؛ ومن قصدتم.

فأجلسناه في مسجد، وعصبنا حوله، وقصصنا عليه قصتنا من أولها إلى آخرها، ولم نحذف منها حرفاً. فقال لنا: في طي هذه الحال الطارئة غيبٌ لا تقفون عليه، وسرٌ لا تهتدون إليه، وإنما غركم ظنكم بالزهاد، وقلتم لا ينبغي أن يكون الخبر عنهم كالخبر عن العامة، لأنهم الخاصة، ومن الخاصة خاصة الخاصة. قلنا له: فإن رأيت يا معلم الخير أن تكشف عنها هذا الغطاء، وترفع هذا الستر.. فقال: نعم، أما العامة فإنها تلهج بحديث كبرائها لما ترجو من رخاء العيش وطيب الحياة وسعة المال؛ فأما هذه الطائفة العارفة بالله،

فإنها مولعةٌ أيضاً بحديث الأمراء، والجبابرة العظماء، لتقف على تصاريف قدرة الله فيهم، وجريان أحكامه عليهم، ونفوذ مشيئته في محابهم ومكارههم، فلا تنظروا من كل شيء إلى ظاهره إلا بعد أن تصلوا بنظركم إلى باطنه.

فلما سمع الوزير هذا عجب وقال: لا أدري: أكلام أبي سليمان في ذلك الاحتجاج أبلغ؟! أم الحكاية عن المعتضد أشفى؟! أم رواية الشيخ الصوفي أطرف؟!

إن هذه الحكايات والمواقف التاريخية تكاد تتكرر، فالشعوب متعلقة بحكامها ومسيرتهم في الحياة.

نحن والوزراء

اقتضت طبيعة البشر أن تعتمل في نفس كلِّ إنسان رغبة عارمة في الوصول بطموحاتهم إلى أبعد حد، مهما كانت إمكاناتهم التي منحها الله لهم، والمسؤولون ليسوا بدعاً من البشر، فهم يرغبون في أن يصلوا بجهاتهم إلى درجة الكمال وفي صورة الجمال، وقديمًا قال أبو الطيب:

كُلُّ غادٍ لِحاجَةٍ يَتَمَنّى أَن يَكونَ الغَضَنفَرَ الرِّئْبالا

إنّ كل واحد من أولئك الوزراء والقياديين الذين يحملون أمانة الدولة، ليرجو أن يكون موفقًا في عمله ناجحاً في جهازه، والمجتمع يثق إلى حدٍّ ما في حسن اختيار هؤلاء المسؤولين، ويعرف قدرهم وكفاءتهم... ولكن هذا لم يكن يعني أن يتغافل المجتمع عن طموحاته الوثابة ورغباته الجامحة على جانب آخر، كما لا تعني الثقة في نزاهة المسؤولين أن يتنازل المجتمع عن حقه في متابعة سياساتهم ومراقبة أدائهم... وهذا هو العامل الأكبر في اهتمام الناس بمجلس الشورى الذي بدأ يقوم بما يأمل فيه الشارع السعودي من متابعة الأداء الحكومي... وقد بلغ الحال في بعض الأحيان أن يطالب أحد

الأعضاء، مثل الزميل الدكتور عبد الله الطويرقي بإقالة أحد الوزراء.

وقد أصبحت الدواوين والصالونات تتحدث عن الشورى ومجلس الوزراء، فيشارك أفراد المجتمع في النقد والتعبير عن الواقع السياسي في البلاد. وأسهم في تنامي التفاعل الشعبي مع الدولة وأجهزتها، ذلك التطور الإعلامي الكبير والفضاء المفتوح، فلم تعد أجهزة الإعلام ملكاً محصوراً على الدول والأنظمة، تتحدث فيه عن إيجابياتها وتُجمِّلُ من صُورتها أمام الشعوب، بل أصبحت الدولُ والأنظمةُ في بعض الأحيان تقف موقف الدفاع عن أدائها أمام الهجمات الفضائية الشرسة على سياساتها وأدائها.

وفي ظل هذا الواقع الإعلامي الجديد لم تعد الأخطاء خافية، ولا الأخطاء غائبة، وأصبح المسؤولون يهرعون إلى تقديم تفسيراتهم عن أي ملاحظات يتناولها الناس، فلم يعد هناك مجال لأن يختبئ المسؤول خلف مكتبه، ويتجاهل أي انتقادات... وهذا جانب من واقع الحياة السياسية اليوم.

وعلى صعيد مجلس الشورى، فإنه ما إن يرد موضوع معين، ويتناوله الإعلام بإثارته وتعليقاته، ويبدأ المجلس في

مناقشته، إلا ويتبادر إلى الذهن دعوة هذا المسؤول أو ذاك، ومناقشته، وحين يطلب المجلس حضور الوزير، ويرد التوجيه السامي بالموافقة، يتهيأ المجلس لاستجلاء شؤون وزارته.

وحين يصل الوزير للقاعة الكبرى؛ يرحب به رئيس المجلس، ثم يلقي الوزير كلمته بما فيها من إنجازات تحققت وصعوبات تعترض طريق المزيد من الإنجازات. ويتفاوت الوزراء بين مقل في الحديث ومطنب، ثم يفتتح الرئيس باب النقاش، فتدلي اللجنة المختصة بدلوها أولاً، ثم يفتح النقاش بعد ذلك للجميع. يطرح الأعضاء تساؤلاتهم وتساؤلات المجتمع؛ ويبدأ نقاش المعاضدة لا المعارضة، وحوار المكاشفة لا المجاملة... فالجميع يرغب في الوصول إلى ما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

وفي تلك الحالات كان الناس ينظرون إلى أعضاء المجلس على أنهم المعبرون عنهم، حين كانوا يعرضون اقتراحاتهم واستفساراتهم. لقد أصبح المجلس منبرهم الصادق وصوتهم الصادح.

وإبـان الدورتين اللتين قضـيتهما في المجلس توافد عدد من الوزراء للمجلس من بينهم صـاحب السمو الملكي النائب الثـاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبـد العزيز، ووزير الخارجية صـاحب السـمو الملكي الأمير سـعود الفيصل، وصاحب السـمو الملكي رئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز، وصـاحب السـمو الملكي الرئيـس العام لرعاية الشـباب الأمير سـلطان بن فهد، كما اسـتقبل المجلـس وزراء الماليـة، والعمـل، والتعليـم العالي، والزراعة، والتجارة والصناعة والكهرباء... وآخرين.

وكانـت السـمة العامة والسـائدة في تلـك اللقاءات هي الصـراحة والوضوح، والمكاشفة والإبانة، بعضهم كان يسلب لب الأعضـاء وتعاطفهم عندما يحسـن التعبير عما تواجهه وزارته من صعوبات تعوقه عن عدد من الإنجازات؛ مثل قول الدكتـور غازي القصـيبي وهـو يتحدث عن وزارته: ماسـاة وزارة العمـل أنهـا توظف من لا يرغب في الوظيفة عند من لا يرغـب في التوظيف. وقوله وهو يتحدث عن مشـكلة الأجور: لو سـألنا خمسة من أعضـاء المجلس الآن حول الحد الأدنى للأجور لاختلفوا.

وأذكر تأكيد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، وكيف طمأن المجلس إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية بأن البنوك السعودية تخضع لرقابة الدولة، ولن يحدث في المملكة مثل ما حدث في بريطانيا، حين اصطف الناس طوابير أمام أحد البنوك، عندما اهتزّ ذلك البنك، وبيّن كيف دخلت دُوَلٌ في كساد وعانت من مشكلات اقتصادية لضعف الرقابة على البنوك!

ويعرض الوزراء واقع الحال، ولهذا نعذرهم في كثير من الأمور، فليس من رأى كمن سمع، ويرى الحاضر ما لا يرى الغائب، ومثال ذلك ما فعله وزير المياه والكهرباء عندما أوضح للمجلس أبعاد مشكلة المياه، مشيراً إلى أن المؤسسات العالمية تؤكد أن استهلاك الفرد من الماء يقدر بـ ٨٠ لتراً يومياً، بينما معدل استهلاكنا في المملكة ٢٥٠ لتراً. كما ذكر أن متوسط تكلفة فاتورة المياه للمنزل في الشهر في حدود خمسة ريالات فقط، وهي بهذا المعدل لا تكاد تقابل مصاريف قراءة العداد، وإصدار الفاتورة وجبايتها، حتى وإن بلغ متوسط استهلاك الفرد في المنزل (٥٠٠) لتر في اليوم، فإن مبلغ الفاتورة للمنزل في الشهر سيكون في حدود اثني عشر ريالاً فقط. وأضاف قائلاً: إن تدني التعريفة كما

سلف نتج عنه مشكلتان أساسيتان: الأولى اعتماد مرفق المياه والصرف الصحي على اعتمادات الميزانية العامة، وما يعنيه ذلك من تأخر في تنفيذ مشروعاتها في حالة انخفاض الاعتماد. الثانية التأثير العكسي لجهود الترشيد في استخدام المياه، ووضح ذلك بارتفاع معدل الاستهلاك في المملكة. مقارنة بالكثير من الدول، فهو يبلغ على سبيل المثال ضعف استهلاك الفرد في الاتحاد الأوروبي!

وتحدث وزير البترول والثروة المعدنية للمجلس أكثر من مرة عن البترول واستثمارات الغاز. وأذكر أنه زار المجلس يوم الأحد ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ، وألقى كلمة طويلة في ٢٦ صفحة، تحدث فيها للمجلس باستفاضة عن الاستثمار في مجال الغاز والمفاوضات مع الشركات العالمية واستمع لاستفسارات الأعضاء، وأجاب عن تساؤلاتهم، ووضع المجلس في الصورة الكاملة عن الوضع، وشارك مجلس الشورى في تحمل المسؤولية وإبداء الرأي حول مصير الثروة الوطنية، وتعاضد المجلسان (الشورى والوزراء) في تحمل المسؤولية التاريخية حول اتفاقيات الغاز مع الشركات العالمية، وفي زيارة أخرى يوم الأحد ١٤٢٨/١١/١٥هـ تناول معاليه قانون «نو أوبك»

الـذي يدور في الدوائر التشـريعية الأمريكية وخلفية القانون التاريخيـة وأهدافـه المتمثلة في الضـغط على أعضـاء أوبك لرفع الإنتاج وخفض الأسـعار، وبيَّن موقف المملكة وجهودها نحو القرار المقترح ووضع المجلس في الصورة الكاملة.

وكان التعليـم موضـع اهتمـام المجلـس وكثـيراً ما كان المجلس يُثير إشـكالية القبول في الجامعات، ولهذا جاء وزير التعليـم العالي للمجلس يوم الأحد ١٤٢٨/١/١٦ هـ، وتحدث باستفاضـة في ٢٧ صـفحة عـن التعليـم العـالي وبرامجه، وبيَّن أن الميزانيات السـنوية للتعليم العالي تضاعفت خلال مدة قصـيرة، فقـد بلغ إجمـالي التكاليف ٥٦ مليـار ريال في ميزانيـة عـام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ مرتفعة مـن ٢٠ مليار عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ. وذكـر أنه اعتمـد سـتة آلاف وظيفة معيد جديـد في الجامعـات خلال ثلاث سـنوات، وهـي تمثل نحو ضـعف وظائف المعيديـن المعتمدة حاليًـا في الجامعات، وأن الأقسـام والكليات الجديـدة في الجامعات منذ عام ١٤١٩هـ إلى الآن، مقتصـرة علـى التخصصـات المرتبطـة بسـوق العمـل، فجميع الكليـات الجديدة التي وافـق مجلس التعليم العـالي على إنشـائها خلال المدة من عـام ١٤٢٤هـ إلى عام

١٤٢٧هـ وعددها (١١٠ كلية) هي في تخصصات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والعلوم الصحية والتطبيقية، والتمريض، والهندسة، والحاسب الآلي، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإدارية.

وفي لقاء آخر باللجنة التعليمية حضره وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور عبدالله الموسى، وتحدث عن مشروع الملك عبد الله للابتعاث، وأن الأعداد وصلت قرابة ٥٠ألف طالب وطالبة في مختلف دول العالم.

إن هذه الحقائق والمعلومات التي تطرح على مائدة المجلس، وفي ظل مناقشات الأعضاء واستفساراتهم تطمئن المجتمع على مدى اهتمام الدولة بكافة مستويات مسؤوليها بالتنمية والبحث عن مستقبل أفضل لأبنائه.

وزار صاحب السمو الملكي وزير الخارجية المجلس أكثر من مرة وتحدث عن السياسة الخارجية للمملكة وموقفها من عدد من الأحداث وتناقش مع الأعضاء واستمع لآرائهم واقتراحاتهم، وأجاب عن الكثير من التساؤلات. وكان آخر الضيوف الذين زاروا المجلس إبّان عملي هو صاحب السمو

الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة، حيث تحدث للمجلس عن الكثير من الأمور الاستخباراتية والسياسية، وأجاب عن التساؤلات التي طرحها الأعضاء.

وكثيراً ما كان يعلق بعض الأعضاء على أسئلة زملائهم، وتعليقات المسؤولين عليها، وذات مرة طرحت سؤالاً على مسؤول رأيته يحلق بعيداً، ويعد بوعود نحسبها خيالية؛ فأرسل إليّ أحد الزملاء معلقاً: أبا تركي، سؤالك قدم من الأجوبة أكثر مما أجاب به، وجوابه أثار من الأسئلة أكثر مما سألت عنه! والله المستعان».

ولكنَّ آخر أعجبه السؤال والجواب وأرسل يقول: «كالعادة كانت مداخلتكم على تقرير...، وما وجهتموه لمعاليه كان رائعاً، وما أجاب به الضيف كان شافياً ومن دون مداخلتكم ما كنا نعرف عن ذلك شيئاً. زادكم الله توفيقاً».

إلا أن الدكتور فلاح السبيعي سخر من الجواب وأرسل يقول: «أبا تركي، صباح الخير، أهنئك على هذا الاستفسار الجيد، وأبارك لك سماع هذه الإجابة الشافية الواضحة الصريحة الدقيقة التي بعدها ستقدم الرد على أي سؤال يوجه لك في هذا الخصوص. ولك احترامي»!

واقترحت على المجلس ذات مرة بعد لقائنا بأحد الوزراء أن تقوم اللجنة المختصة بمراجعة إجابات الوزير، ودراسة ما قدمه، والرفع بعد ذلك لولي الأمر برأي المجلس حول تلك المقابلة. وقد أيّدَ هذا الرأي عدد من الزملاء، منهم الزميل الدكتور علي الحكمي الذي بعث إلي بقصاصة فيها: «شكراً لكم على مقترحكم حول إجابات الوزير وضرورة تفريغها وعرضها على اللجنة؛ لتبدي رأيها حولها، ثم تعرض على المجلس مرة أخرى ليرى رأيه، وبذلك يكون للقاء المسؤولين بالمجلس ثمرة، ويحسبون حسابهم عند كل لقاء».